

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٣٤

رقم التبليغ:

٢٠١٧/٣١

التاريخ:

١٨٨٠/٤/٨٦

ملف رقم:

السيد المهندس / وزير التجارة والصناعة

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٩١٣٩) المؤرخ ٢٠١٥/٥/٣١ بشأن الإفادة بالرأي القانوني في جواز استمرار العاملين المتعاقدين على الباب السادس في العمل بوضعهم التعاقدية حال رغبتهم في عدم التعيين على وظيفة دائمة.

وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه لدى اتخاذ وزارة التجارة والصناعة إجراءات تعيين بعض العاملين المتعاقدين على الباب السادس على وظائف دائمة في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣،
تبين رغبة سبعة من هؤلاء العاملين في الاستمرار في العمل بوضعهم التعاقدية، وبمخاطبة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهذا الأمر وافق على استمرارهم بالعمل بوضعهم التعاقدية، وباستطلاع رأي إدارة الفتوى لوزارات الصناعة والتجارة الخارجية والبترونول في الموضوع أفادت بالموافقة على ما انتهى إليه رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهذا الشأن مع خصوص هؤلاء العاملين المستمررين بوضعهم التعاقدية القواعد القانونية والمحاسبية الخاصة بالعمالة المؤقتة. ثم ورد إلى وزارة التجارة والصناعة ما يفيد انتهاء إدارة الفتوى لوزارة المالية والتأمينات والتضامن الاجتماعي إلى عدم جواز التنازل عن التثبيت على درجة دائمة حتى في حال تقديم تنازل رسمي موثق بالشهر العقاري يفيد التنازل عن هذا الحق وعدم المطالبة به مستقبلاً، وإذاء ذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.



مجلس الدولة

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٤ من يناير عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٦ من شهر ربى الآخر ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أنه ولما كان الغرض من طلب الرأى القانونى على وجه العموم هو أن تقف الجهة الإدارية على حكم القانون قبل اتخاذ قرارها فيكون مسلكها اللاحق في ضياء ما تثيره لها الفتوى من طريق الحق والصواب، فاما أنها وقد اتخذت قرارها بالفعل، فلا يكون من وجه - من بعد تمام ذلك - طلب الرأى القانونى بشأن هذا الأمر. ولما كان الثابت من الأوراق أنه، وبناء على ما انتهت إليه اللجنة المالية بوزارة المالية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦ إلى الموافقة على تنفيذ فتوى إدارة الفتوى لوزارات المالية والتأمينات والتضامن الاجتماعى سالفة الذكر فقد قامت وزارة التجارة والصناعة بوقف صرف رواتب العاملين المعروضة حالاتهم والراغبين في الاستمرار بالعمل بوضعهم التعاقدى من ٢٠١٥/٧/١، كما ثبت من الأوراق أنه - ولاحقاً لما سبق - تم تعديل الشكل التعاقدى لأربعة من العاملين سالفى الذكر المعروضة حالاتهم، بالإضافة إلى استقالة أحدهم، لذا فإنه يتبع حفظ طلب الرأى الماثل لعدم جدو إبداء الرأى بشأنه.

لذلك

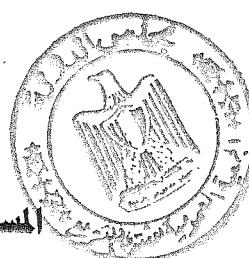
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم جدو إبداء الرأى في الموضوع المعروض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٠١٧/٤/٨٦

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

بيهـ /
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة
مختار
أحمد راغب دكروزى



رئيس
المكتب الفنى
المستشار /
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز /